International Academic Journal for Economics and Administrative Sciences

المجلة الأكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الإدارية

Website: http://iajour.com/index.php/eas

ISSN: 2708-7271

العوامل المؤثرة بالتهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الضابطة الجمركية في فلسطين

د. مفيد الظاهر [1], أ. رحمة عودة [2]

[1] مدرس في برنامج ماجستير المنازعات الضريبية
[2] طالبة في برنامج ماجستير المنازعات الضريبية

rahma93odeh@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 2022/2/13 **تاريخ نشر البحث: 2022/3/15**

الملخص:

تعتبر ظاهرة التهريب الجمركي من احد العقبات والمشكلات التي يمكن ان تعيق قيام الدولة بمهامها ، حيث تؤثر على الخزينة العامة وعدم قدرتها على تغطية احتياجاتها ، وقد هدفت الدراسة الى التعرف على العوامل المؤثرة في التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الضابطة الجمركية في فلسطين ، ولتحقيق هذا الهدف تم استعراض العوامل التي يمكن ان تؤثر بالتهريب الجمركي بالاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي حيث تم اعداد استبانة وزعت على (120) موظف في جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني ، وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها – غياب الدور الاقتصادي للسلطة الفلسطينية كان سببا الى لضعف تطبيق السياسات الضريبية بسبب سياسة تحكم الاحتلال الاسرائيلي وفقا لاتفاقية باريس الاقتصادية ، و عم وجود اجهزة رقابية تعمل على مكافحة التهريب الجمركي بالإضافة الى تحكم اسرائيل بالمعابر يضعف من تنفيذ الصلاحيات الموكول للجهاز الضابطة الجمركية، وان الحدود المفتوحة بين اسرائيل و الضفة الغربية أوجد بيئة خصبة لتسهيل عمليات التهريب الجمركي ،كما ان وجود مستوطنات بكثرة ساهم على تشجيع التهريب و مثل تهريب المحروقات والدواجن و الادوية الفاسدة و المواد الغذائية منتهية الصلاحية ، كما ساهم ضعف القوانين المطبقة التي تفرض عقوبات رادعة للمهربين سهل عمليات التهريب .وقد اوصت الدراسة بضرورة بزيادة الية الكشف الميداني من قبل افراد الضابطة الجمركية بالقرب من اماكن المستوطنات و ذلك لتسهيل عمليات مكافحتها ، وكما اوصت بأهمية فرض عقوبات مشددة و غرامات للأفراد الذين يتم ضبطهم بعمليات التهريب و ذلك بهدف ردعهم عن تهريب ، و اوصت بأهمية سن قانون جمارك خاص جديد يسمح بتواجد افراد الضابطة الجمركية على المعابر ،و اوصت بضرورة وجود اجهزة رقابية كفؤه تستطيع التعامل مع ظاهرة التهريب الجمركي كما اوصت بإمكانية منح جهاز الضابطة الجمركية صلاحيات أكثر في عملية ضبط البضائع المهربة وخاصه التي تأتي عن طريق المستوطنات ، واوصت بتنظيم ندوات وتنظيم الورش من اجل تعريف المواطنين بخطورة التهريب الجمركي من الناحية الاقتصادية

الكلمات المفتاحية: التهريب، التهريب الجمركي، الضابطة الجمركية.

المقدمة

يعتبر التهريب الجمركي ظاهرة عالمية, حيث تواجه كافة الدول المتقدمة والنامية ويشكل هاجسا للسلطة العامة كونه يعتبر من أخطر انواع المشاكل المالية ،لاسيما و انه اصبح من المشاكل متسعة النطاق بعد ان تبنته عصابات و تنظيمات اجرامية محترفة تستعمل ما اتاحته التكنولوجيا الحديثة من وسائل نقل و اتصال حديثة ، وهذا ما جعل السلطة العامة تجند جميع الوسائل المتاحة للحد من هذه الظاهرة التي تنتشر في جميع دول العالم و بالخصوص في الدول النامية مثل فلسطين، وهذا في ظل نظرة افراد المجتمع لها على انها لا تعتبر من الجرائم مما شكل عائقا كبير للسلطة لمكافحة هذه الظاهرة ،وخصوصا ان جرائم التهريب لها اخطار تتعدى الجانب المالي لتمس بالجانب الاجتماعي الذي تأثر كثيرا بما خلفته هذه الجرائم من اثار سلبية على مجتمعنا و افراد شعبنا .(العيد ،مفتاح)

و لظاهرة التهريب الجمركي أثر كبير على الاقتصاد الوطني والخزينة العامة للسلطة الفلسطينية مما يقلل من الجباية الجمركية و تأخر السلطة على القيام بواجباتها والمهام الموكلة اليها إضافة الى ذلك فإن التهريب الجمركي لا يؤدي الى تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع ، ففي حين هناك مكلفون ملتزمون بتأدية الرسوم الجمركية هناك ايضا بالمقابل أخرون يتهربون من تأدية هذه الرسوم ، وهذا بدوره اثر على خفض الايرادات الجمركية مما قد تلجأ السلطة الى الاقتراض حتى تستطيع تغطية كافة التزاماتها ومصاريفها الجارية .(أسد، 2005)

ولذلك كان لا بد من وجود جهاز لضبط عمليات التهريب الجمركي حيث يتمثل في فلسطين بجهاز الضابطة الجمركية حيث يعد أحد اقوى قوى الامن الداخلي و يحمل صفة الضبط القضائي باعتباره الجهاز الوحيد المختص الذي يعمل في مكافحة التهريب الجمركية والضريبي وكما يعتبر أداه تنفيذية مهمتها مكافحة التهريب الجمركي و التهرب الضريبي و مكافحة منتجات المستوطنات و فرض السيطرة على البضائع التالفة و الفاسدة و حماية المنتجات المحلية والحفاظ على سلامة و صحة افراد المجتمع من خلال

مكافحة الادوية الفاسدة و المعدات الطبية الغير مطابقة للمواصفات ، و يعود ذلك عدم وجود سيطرة فلسطينية على الحدود و المعابر و ضعف نظام الرقابة فيها بسبب سياسات الاحتلال ، و يشتمل التهريب

الجمركي في مناطق الفلسطينية على كافة انواع البضائع و السلع الضرورية والغير ضرورية مع ازدياد الطلب على بعض السلع مثل البترول و المواد الغذائية و الزراعية والمشروبات والتبغ و السجائر و اجهزة

الاتصالات و مواد البناء و تهريب الدواجن و اللحوم بكافة انواها الذي يتم عن طريق المستوطنات كما يعمل بشكل متوافق و متكامل مع دائرة الجمارك و المكوس والدوائر الضريبية(ابو عودة ،2020) .

وتتمثل المهام التي يقوم بها جهاز الضابطة الجمركية بمكافحة التهريب الجمركي و التهرب الضريبي وكما يعمل الجهاز في مجال حماية السوق المحلي الفلسطيني من مكافحة البضائع الفاسدة و المزورة، و يقوم ايضا بمكافحة كافة المنتجات التي تأتي من المستوطنات الاسرائيلية (موقع الضابطة الجمركية)

و تتركز الية عمل جهاز الضابطة الجمركية بإقامة الحواجز منها الثابتة و منها المتحركة على مداخل المدن الفلسطينية وعلى المعابر و بالقرب منها، ويقوم افراد الضابطة بالجولات الميدانية على المصانع و المطاعم و تفقد المستودعات للحفاظ على السلامة العامة في المحافظات ، بالإضافة الى القيام باستخدام المعلومات الاستخبارية التي تصله و البلاغات التي يمكن ان تصل من المواطنين في الكشف عن المخالفات ، كما يقوم بتنسيق العمليات المشتركة وتبادل المعلومات من خلال الاجهزة الامنية و الشرطة . (تقرير فعالية ومناعة نظام النزاهة بالضابطة الجمركية ،2018)

بالرغم من الاعمال التي يقوم بها جهاز الضابطة الجمركية الا ان هناك صعوبات ومعيقات تواجه أفراده عند القيام بمهامهم و تتشكل هذه المعيقات بسبب عدم وجود دعم مادي و لوجستي و عدم القدرة في الحصول على اجهزة حديثة تساهم في تسهيل عمل جهاز الضابطة و إضافة لعدم كفاية الكوادر والموازنات وعدم توافر وسائل النقل كافية ،و عدم وجود مستودعات و أماكن لتخزين المهربات و الضائع المضبوطة مما يجعل من السهل إساءة التصرف فيها ،عدم وجود عناصر فنية و ادارية مدربة بشكل ماهر خصوصا في مجال المحاسبة الضريبية، وجود نقص في اعداد العاملين في جهاز الضابطة الجمركية (تقرير فعالية ومناعة نظام النزاهة بالضابطة الجمركية ،2018)

و تشير بيانات جهاز الضابطة الجمركية انه في عام 2017 تم التعامل مع (8621)قضية كانت موزعة ما بين قضايا جمركية و ضريبية منها (5652)قضية و (1652) قضية اقتصادية, أما في مجال الصحة والسلامة تم التعامل مع (570) قضية و(661) قضية في مجال الزراعة وتم خلالها مصادرة (5426) لتر من المبيدات الزراعية المسرطنة أما في قطاع الاتصالات فتم

التعامل مع (46) قضية تم خلالها مصادرة 8 الاف شريجة وبطاقات شحن تعود الى شركات اسرائيلية ، وبواقع (40) قضية في مجال البترول تم خلالها مصادرة 92 الف لتر مهرب و اتلاف (277) طن مواد منتهية الصلاحية وغير صالحة للاستخدام الادمي (بيانات جهاز الضابطة الجمركية، 2017)

أما عام 2018 فقد بلغ عدد القضايا الجمركية منذ بداية العام لغاية شهر تشرين الاول (6300) قضية (أمان ،2018) وفي عام 2019 حسب التقرير السنوي لجهاز الضابطة الجمركية تبين انه تم التعامل مع (6200) قضية تم توزيها لقضايا متعلقة بوزارة المالية بواقع (5191)قضية منها (429)مقاصة ،وتبع ودخان و معسل بواقع(414) قضية ، و وزارة الاقتصاد والصحة (804)قضية و بضائع مستوطنات ممنوعة من التداول في السوق الفلسطيني بواقع (9) قضايا (تقرير الضابطة الجمركية 2019)

كما تشير احصائيات عام 2020 فقد تعامل جهاز الضابطة الجمركية مع (10247) قضية موزعة ما بين ضريبية و جمركية بواقع (8476)تم تحويلها لوزارة المالية والدوائر المختصة ففي مجال ضبط البترول من المحروقات المهربة والغير مرخصة وغير مطابقة للمواصفات تم التعامل مع (38) قضية ومصادرة ما يقارب 131158 لتر ،وفي مجال القضايا الزراعية تم التعامل مع (323) قضية ،وفي مجال الاتصالات (126)قضية وفي مجال البيئة (11) قضية و مجال مكافحة بضائع المستوطنات تم التعامل مع(16)قضية ، اما بما يتعلق بقضايا وزارة الاقتصاد فقد تم اتلاف المنتجات المنتهية الصلاحية والغير صالحة للاستخدام الادمي تم التعامل مع (197107)قضية ،اما القضايا الزراعية فقد تم التعامل مع (323) قضية اما قضايا البيئة فقد تم التعامل مع (11)قضية ،اما في مجال الاتصالات تم التعامل مع (126) قضية .(التقرير السنوي لجهاز الضابطة الجمركية،2020) .

لقد كان هناك العديد من الدراسات السابقة منها العربية ومنها دراسة ابو عودة 2020 بعنوان دور الضابطة الجمركية في مكافحة التسريب المالي في فلسطين التي هدفت الى التعرف على دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسرب المالي في فلسطين حيث توصلت نتائج هذه الدراسة الى وجود دور كبير لجهاز الضابطة في مكافحة التسريب المالي في فلسطين حيث كانت درجة التسريب قليلة جدا من وجهة نظر العاملين بالضابطة الجمركية وكما اوصت دراسته بالعديد من التوصيات كان اهمها ضرورة العمل على تنظيم ندوات وتنظيم ورش من اجل تعريف المكلفين بخطورة التسرب المالي من الناحية الاقتصادية و السياسية والاجتماعية ، بالإضافة الى دراسة الغنيمات،2019 بعنوان النطاق القانوني للتفتيش في جريمة التهريب الجمركي دراسة مقارنة التي هدفت للتعرف على النطاق القانوني للتفتيش في جريمة التهريب الجمركي الذي يبحث عن اية ادلة تتعلق بجريمة التهريب الجمركي حيث اوصت هذه الدراسة بانه على المشرع الفلسطيني أن يعيد النظر في صياغة قانون الجمارك والمكوس ليواكب التشريعات القانونية والاحكام القضائية التي تغيب عن البحث لقلة الاحكام الصادرة بهذا القانون ، أما دراسة عازم ،2018 التي حملت عنوان مدى فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية باستخدام مقياس جودة الخدمة بالاعتماد على عدة معايير اساسية مهمة ،حيث خرجت هذه الدراسة بعدة نتائج كان أهمها قبول الفرضية الرئيسية لها وهي بوجود علاقة ايجابية بين فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية وبين مدى المكلفين عن اجاء جهاز الضابطة الجمركية و كان من أهم توصياتها ضرورة اهتمام جهاز الضابطة الجمركية بالمكلفين وخلق الثقة والامان و المصداقة و كما بضرورة صياغة قانون موحد يحكم وينظم اطار عمل جهاز الضابطة الجمركية .

بعد هذا العرض للدراسات السابقة يستنتج بأنها تناولت موضوعين رئيسين هما التهريب الجمركي وعواملة وكما تناولت دور أجهزة الدولة في الحد من الظاهرة قيد الدراسة ويلاحظ بأن قليل من الدراسات السابقة تطرقت للموضوع من وجهة نظر العاملين في أجهزة الدولة المتخصصة بمكافحة وضبط التهريب، لذلك تأتي هذه الدراسة لاستكمال جهود الباحثين هي هذين المجالين، فقط تخصصت الدراسة في دراسة العوامل التي تؤثر على التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في جهاز الضابطة الجمركية الفلسطيني وهذا ما يميز

الدراسة الحالية، لذلك حاولت الباحثة تحديد أسباب هذه الظاهرة وآلية الحد منها واقتراح أساليب للمساعدة في تطوير الجهاز المذكور لمكافحة هذه الظاهرة.

وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في السرد النظري التاريخي لمفهوم التهريب الجمركي وعواملة بشكل عام.

مشكلة الدراسة

يعتبر التهريب الجمركي من الجرائم الجمركية فهي تعتبر جزء من الاخطار التي تهدد كيان السلطة و تهدد النظام المالي لها ،ويعود ذلك للتأثير السلبي على موازنة السلطة ، بحيث تقيد امكانية الاعتماد الذاتي في تمويل النفقات الجارية ، ولذلك على السلطة أن تبحث عن حلول لمكافحة التهريب او الحد منه على الاقل حتى يتم تقليل عجز الموازنة لديها مما يؤدي بعد ذلك الى تقليل نسب التهريب حتى تتمكن السلطة من سد عجزها و مواجهة الالتزامات التي تقع على عاتقها(موسى،2005) .

إن ظاهرة التهريب والتهرب في حالة تنامي، حيث يقر الخبراء أن حجمها يصل ما بين 30-35% من قيمة الاستيراد من إسرائيل، أي ما يزيد عن مليار دولار أميركي(مسيف ،2018)

وبناء على ما سبق أتت هذه الدراسة لتبحث بالعوامل المؤثرة في التهريب الجمركي في فلسطين من وجهة نظر العاملين بالضابطة الجمركية وتكمن مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الضابطة الجمركية في فلسطين ؟

ويتفرع منه العديد من الاسئلة التالية :

1) ما أثر انتشار مستوطنات في فلسطين ؟
2) ما أثر الربح المادي الغير مشروع بالتهريب الجمركي في فلسطين؟
3) ما أثر سيطرة و تحكم إسرائيل بالمعابر في فلسطين ؟
4) ما أثر ضعف الامكانيات المادية و البشرية في فلسطين ؟
5) ما أثر عدم وجود عقوبات رادعه للمهرب في فلسطين ؟

أهمية الدارسة

تكتسب الدراسات والأبحاث الأكاديمية –عموما- أهمية كبيرة على الصعيدين العلمي (النظري) والعملي (التطبيقي)، وفي موضوع بحثنا هذا تتجلى تلك الأهمية على النحو الآتي بيانه :

تبرز الأهمية العلمية لهذا البحث من خلال التعرف على العوامل التي تؤثر على التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين بجهاز الضابطة الجمركية ،حيث يعتبر خلو المعابر الداخلية والخارجية للجمارك الفلسطينية سببا رئيسيا لتفشي ظاهرة التهريب الجمركي ويعود ذلك الى غياب الدور الرقابي الفلسطيني مما أدى الى وجود بيئة خصبة ساعدت على زيادة التهريب الجمركي كما ساهمت الاجراءات الامنية الاسرائيلية على توجه نسبة أكبر من القطاع الفلسطيني للاستيراد من السوق الاسرائيلية بدلا من الاستيراد من الخارج وهذا بدوره ساهم في زياد حجم التبادل التجاري مع اسرائيل بحيث وصل الى اكثر من 75% من حجم التجارة الخارجية أي زيادة حصة التهريب من الاسواق الاسرائيلية مما ادى الى تفاقهم هذه الظاهرة وذلك يعود لوجود العديد من العوامل التي تؤثر بالتهريب الجمركي من وجهة نظر جهاز الضابطة الجمركية باعتباره جهاز مهمته حماية و مكافحة الجريمة الجمركية من اهم هذه العوامل العامل الجغرافي الذي ساعد على ايجاد بيئة خصبة لتهريب البضائع باعتبارها حدود مفتوحة وعدم كفاية الاجهزة الرقابية في مكافحة التهريب الجمركي و تحكم اسرائيل بالمعابر ووجود المستوطنات بكثرة كان سبا لتشجيع التهريب الجمركي ،ولا ننسى الرغبة في تحقيق الربح المادي الغير المشروع بحيث كان عامل هام و مؤثر باعتباره سبب لعدم ايلاء أي أهمية للمصلحة الوطنية العامة في البلاد (مسيف ،جميل ،2018)

وتبعا لذلك, فإن دراسة وتمحص ما ذكر أعلاه سيكون نقطة انطلاقة لعلاج مواطن الضعف والثغرات التي تسببت في تفشي الظاهرة قيد الدراسة مما يساهم في ضبط أكبر لها ومحاربتها بشكل مدروس من قبل الافراد العاملين بالضابطة الجمركية وهنا تتجلى الأهمية العملية لهذا الدراسة.

أهداف الدارسة

هدفت هذه الدارسة بشكل رئيسي للتعرف على العوامل التي تؤثر بالتهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين بجهاز الضابطة الجمركية في فلسطين ونسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

1) بيان اثر وجود مستوطنات بكثرة على التهريب الجمركي في فلسطين .
2) بيان أثر الربح المادي على التهريب الجمركي في فلسطين .
3) بينا اثر سيطرة اسرائيل على المعابر بالتهريب الجمركي في فلسطين .
4) بيان اثر ضعف الامكانيات المادية و البشرية على التهريب الجمركي في فلسطين.
5) بيان أثر عدم وجود عقوبات رادعه للمهرب على التهريب الجمركي في فلسطين .

متغيرات الدارسة

المتغيرات المستقلة

1) وجود مستوطنات بكثرة حيث ان وجود المستعمرات بكثافة، حيث ان هناك مهربات من المستوطنات من سلعة المحروقات والدواجن تهرب من المستعمرات (حسب تقارير الضابطة الجمركية) .
2) الربح المادي الغير مشروع وعدم إيلاء أهمية للمصلحة الوطنية العامة للبلد، وارتفاع العبء الضريبي على القطاع الخاص وخاصة الضرائب غير المباشرة، وبخاصة ارتفاع النسب الجمركية على بعض السلع مثل التبغ والسجائر، والسولار. وبالتالي هذا يؤدي الى التهرب من ضريبة الدخل أيضا.
3) سيطرة و تحكم اسرائيل بالمعابر وسيطرتها الكاملة على أكثر من 60 %من مساحة الضفة الغربية فيما يسمى منطقة "ج"، ما أدى إلى تفاقم ظاهرة التهريب وعدم القدرة على السيطرة عليها
4) أو الحد منها. واذا ما تم اضافة مساحة المنطقة "ب "التي ليس للسلطة الفلسطينية سيطرة كاملة عليها، فتصبح المساحة التي تسيطر عليها إسرائيل 82 %من الضفة الغربية، وذلك يعني أن صلاحيات أجهزة مكافحة التهريب تغطي 18 %فقط من مساحة الضفة الغربية(معهد ماس)
5) ضعف الامكانيات المادية و البشرية وعدم وجود الأجهزة الرقابية الكفؤة و عدم وجود افراد مدربين بشكل كبير من اهم العوامل التي يمكن ان تكون سببا في تفشي مثل هذه الظاهرة .
6) عدم وجود عقوبات رادعة للمهرب للحد من تهريب الجمركي .

نموذج الدراسة

المتغيرات المستقلة المتغير التابع

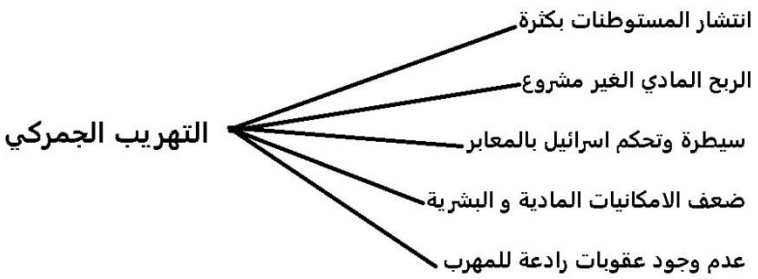

فرضيات الدارسة

لكي يتم التعرف على العوامل المؤثرة في التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الضابطة الجمركية في فلسطين تمت صياغة الفرضيات التالية للإجابة عن أسئلة الدراسة :-

1) لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة **(α≥.05)** بين انتشار المستوطنات بكثرة بالتهريب الجمركي في فلسطين .

2) لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α ≥.05) بين وجود الربح المادي الغير مشروع والتهريب الجمركي في فلسطين .

3) لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة **(α≥.05) بين** سيطرة و تحكم اسرائيل بالمعابر والتهريب الجمركي في فلسطين .

4) لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة**(α ≥.05)** بين ضعف الامكانيات المادية والبشرية و التهريب الجمركي في فلسطين .

5) لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة **(α ≥.05)** بين عدم وجود قوانين رادعه و التهريب الجمركي في فلسطين .

المنهجية

لتحقيق اهداف الدراسة و ايجاد الحلول للمشكلة البحثية وللإجابة على فرضياتها يتطلب ذلك الاعتماد على التحليل الوصفي للبيانات الاحصائية لكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع اضافة لقياس العلاقة بينهما في استخدام البرنامج الاحصائي(spss)

مجتمع الدراسة

مجتمع الدارسة : يشمل مجتمع الدارسة العاملين بالضابطة الجمركية في فلسطين والبالغ عددهم 610 موظف(منشورات الضابطة الجمركية)

تم استثناء غزة من مجتمع الدراسة بسبب صعوبة الوصول اليها .

عينة الدراسة : سيتم اختيار عينة الدراسة بالاعتماد على العينة العشوائية الطبقية ، حيث تم الحصول على أسماء العاملين في الضابطة الجمركية في فلسطينية و تم اختيار عينة مكونة من 120 موظف كما مبين بالجدول التالي :

المحافظة	الخليل	اريحا	بيت لحم	رام الله	نابلس	طولكرم	جنين	قلقيلية	سلفيت	طوباس
عدد افراد العينة	18	16	15	14	12	11	10	9	8	7

ماهية التهريب الجمركي

أولا :المفهوم العام للتهريب الجمركي و أنواعه .

كان ولا يزال مصطلح (التهريب) رمزا لتلك الصخرة التي تتحطم عليها حقوق المواطنين، ورمزا لتلك الهوة العميقة التي تندثر في قعرها السحيق المصالح الوطنية المتمثلة بما يتحصل للخزانة العامة من إيرادات وما تستلزم طبيعة الاقتصاد الوطني من توفير مستلزمات الحماية للصناعة الوطنية بالإضافة إلى المصالح الأخرى التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في الميادين السياسية والاجتماعية والصحية والأمنية والزراعية وغيرها(رعد،2015).

يُعرَّف التهريب الجمركي بأنه جلب أي نوع من البضائع إلى الحدود أو نقل البضائع بعيدًا عن الحدود بطريقة غير قانونية دون دفع الرسوم المستحقة بالكامل أو جزء منها ، أو انتهاك اللوائح المعمول بها على البضائع المحظورة. (حمدي ،كمال)

يعرّف المشرع الأردني التهريب الجمركي بأنه (دخول وخروج البضائع المخالفة للقوانين السارية ، والتهرب من الرسوم والرسوم والضرائب الأخرى كليًا أو جزئيًا ، بالمخالفة للمحظورات أو القيود الواردة في هذا القانون أو غيره من القوانين والأنظمة.(رعد،2015)

و كلمة تهريب مصدر مشت مصطلح "التهريب" مشتق من مصطلح " هرب ". يعني "تهريب " نقل الشيء من مكان إلى آخر بطريقة خفية. والتهريب الجمركي له معنى لغوي: نقل البضائع أو السلع من بلد ما ينتهك الجمارك اللوائح المحددة..(يمينية، 2013)

أنواع التهريب الجمركي

التهريب الجمركي من محيث محله أو الحق المعتدى عليه صورتان :

1) التهريب الضريبي تهريب الضريبي: بإدخال أي نوع من البضائع إلى أراضي الجمهورية أو إخراجها من أراضي الجمهورية بطريقة غير مشروعة ، وإبرازها في الشوارع بطريقة غير مشروعة ، وعدم دفع الضرائب المقررة ، والجرائم التي تقع في هذا التهرب يؤدي الى حرمان الدولة من حقها يحق لدولة في تحصيل الضرائب المستحقة على هذه السلع باعتبارها أحد الموارد الرئيسية التي تستند إليها الميزانية العامة للدولة .(حمدي ،كمال)
2) التهريب غير الضريبي : يتحقق هذا التهريب عندما يتم ادخال البضاعه الممنوع استيرادها و البضائع الممنوع تصديرها ـ و هذا يعني تهريب البضائع التي لا يجوز استيرادها او تصديرها و يؤدي ذلك الى خرق الحظر المطلع الذي يطلقه الشارع .

وفي النوعين اذا ما تحقق التهريب الحقيقي أي ادخال البضاعه للدولة او اخراجها منها ـأو اذا تحقق التهريب الحكمي وهو في حال لم تكن البضائع خاضعه للضريبة و تم فرض عليها امنع قد اجتازت الدائرة الجمركية ولكن ولكنه صاحب جلبها أو إخراجها أفعالا إثمها الشارع اعتبارا أن من شأن تلك الافعال أن تجعل إدخال البضائع أو اخراجها قريب الوقوع في الاغلب الاعم من الأحوال ، فحظرها الشارع و اجرى عليها حكم الجريمة التامة ولو لم يتم للمهرب ما أراد .(حمدي ،كمال)

العقوبات التي تترتب على التهرب الجمركي

1) جزاءات جنائية كالحبس و الغرامة و المصادرة

عقوبة الحبس : في التهرب الجمركي يعفى فيها المحكوم من الشغل و تكون العقوبة هي حبس بسيط .(حسب قانون الجمارك و المكوس رقم 1 لسنة 1962 المعمول به في مناطق السلطة الفلسطينية فلم يأخذ بعقوبة الحبس كون جرائم التهرب الجمركي من الجرائم المالية التي يترتب على ارتكابها الحاق الضرر بخزينة الدولة فهذا ادى الى تبني التشريعات الجمركية الى عقوبات لها طابع التعويض المدني لدائرة الجمارك مثل فرض الغرامات الجمركية الباهظة و كذلك لجوئها الى عقوبة المصادرة الجمركية للبضائع المهربة او الادوات التي استعملت في التهرب في حال ضبطها وفي حال انعدام محل المصادرة لجأت التشريعات الى اقرار عقوبة غرامة المصادرة وبد اهتمت بالتعويض اكثر من عقوبة الحبس مع العلم بأن تلك الغرامات الباهظة و المصادرة هي بحد ذاتها تشكل عقوبة .(أسد ،2005)

وحسب قانون الجمارك والمكوس لعام 1996 نصت المادة 149في تحديد مبلغ الغرامة على أن مبلغ الغرامة المنصوص عليه بقطع النظر عن المصادرات يحدد كالاتي : أ- اذا كانت البضائع و الاشياء غير ممنوعة ، بمبلغ يعادل قيمتها بما فيها الرسوم . ب- اذا كانت البضائع ممنوعة بمبلغ يعادل مثلى قيمتها بما فيها الرسوم وقد نص القانون على غرامات اخرى حسب ما تقتضية كل حالة من الحالات .

2) جزاء اداري كالغرامة و المصادرة التي تفرضها الادارة دون الحاجة الى اللجوء للقضاء الى القضاء لاستعداد حكم بذلك .

الايرادات الضريبية للسلطة الفلسطينية حتى عام 2020

الجداول التالية المرفقة توضح الايرادات الضريبة المحلية و ايرادات المقاصة خلال عام 2018 ، 2019 ،2020

جدول الايرادات الضريبة المحلية لعام 2020،2019،2018

) الإيرادات الضريبية المحلية المتحققة على أساس الالتزام خلال العام 2020 بالمقارنة مع الأعوام 2019–2018، المبلغ بالمليون شيقل

	2020	2019	2018
إيرادات الضرائب المحلية	2523.5	2733.6	2997.3
ضريبة الدخل	643.3	747.1	848.7
ضريبة القيمة المضافة	1051.9	1082.3	1198.2
الجمارك	517	664.1	697.8
مكوس المشروبات	4.9	4.3	4.5
مكوس السجائر	291.5	221.6	235.1
ضريبة الأملاك	14.9	14.2	13

جدول ايرادات المقاصة المتحققة لعام 2020،2019،2018

إيرادات المقاصة المتحققة على أساس الالتزام خلال العام 2020 بالمقارنة مع الأعوام 2019–2018، المبلغ بالمليون شيقل

	2020	2019	2018
إيرادات المقاصة	8090.8	8671.8	8050.4
الجمارك	3827.9	3686.4	3472.3
ضريبة القيمة المضافة	1837.7	2147.2	2003.6
ضريبة الشراء	–14.7	–15.7	–13.5
ضريبة المحروقات	2363.7	2628.3	2481.1
ضريبة الدخل	76.2	225.5	71
اخرى	0	0	35.9

(تقرير اداء الموازنة العامة ،2021).

منهجية الدراسة واجراءاتها

منهجية الدراسة

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الميداني والذي يعرف بأنه طريقة في البحث تتناول تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة يقوم على الحقائق المرتبطة بها (اللحلح، ابو بكر، 2002، ص:15) .

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الضابطة الجمركية في فلسطين ، تم اختيار منهم عينة عشوائية بحجم (150) من الموظفين، تم توزيع عليهم استبانة استرد منها (120) استبانة صالحة للتحليل، وفيما وصف لخصائص عينة الدراسة حسب متغيراتها:

جدول (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغيراتها

المتغير	فئات المتغير	النسبة المئوية
الدورات التدريبية	اقل من 5 دورات	45.0
	من 5-10 دورات	55.0
	اكثر من 10 دورات	
	المجموع	100.0
المؤهل العلمي	ثانوي	30.0
	دبلوم	40.0

	بكالوريوس	30.0
	ماجستير	
	دكتوراه	
	المجموع	100.0
الخبرة الوظيفية	اقل من 5 سنوات	20.0
	5-10 سنوات	50.0
	اكثر من 10 سنوات	15.0
	المجموع	100.0
المسمى الوظيفي	مدير	40.0
	نائب مدير	40.0
	ضابط	20.0
	ضابط صف	
	جندي	
	المجموع	100.0

أداة الدراسة

قامت الباحثة بإعداد أداة الدراسة (الاستبانة) وذلك بعد مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع، وقد تضمنت الاستبانة قسمين القسم الأول البيانات التعريفية، أما القسم الثاني فتضمن بيانات متغيرات الدراسة حيث بلغت عدد فقرات الأداة (8) فقرات ، وقد صممت على أساس مقياس ليكرت (Likert Scale) خماسي الأبعاد، وقد بنيت الفقرات بالاتجاه الإيجابي، وأعطيت الأوزان للفقرات كما يأتي: موافق بشدة: خمس درجات، وموافق: أربع درجات، ومحايد: ثلاث درجات وغير موافق: درجتان، وغير موافق إطلاقا: درجة واحدة .

صدق الأداة

لقد تم التحقق من صدق الأداة عن طريق عرضها على مجموعة من المحكمين ذات الاختصاص والخبرة في مجال الضريبة والتهرب الجمركي وطلب منهم إبداء الرأي حول فقرات الاستبانة وذلك بالحذف والتعديل واقتراح فقرات جديدة ومناسبة الأداة لموضوع الدراسة، وبناء على ملاحظات المحكمين تم تعديل أداة الدراسة فأصبحت بصورتها النهائية مكونه(8) فقرة، وبناءً على ذلك فان الأداة تتمتع بصدق المحتوى.

ثبات الأداة

من استخراج معامل الثبات قامت الباحثة باستخدام معادلة الفا كرونباخ فقد بلغ معامل الثبات (0.71) وهذه القيم التي تم التوصل إليها لمعاملات الثبات مناسبة وتفي بغرض الدراسة.

إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية :

1) إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية
2) تحديد أفراد مجتمع الدراسة
3) اختيار عينة الدراسة
4) توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة
5) تفريغ البيانات وإدخال البيانات إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS

المعالجة الإحصائية

وبعد جمع البيانات وترميزها ومعالجتها بالطرق الإحصائية المناسبة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS ، فقد استخدمت الباحثة التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعادلة كرونباخ الفا، واختبار (ت) لعينة واحدة

عرض النتائج ومناقشتها

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى العوامل المؤثرة بالتهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين بالضابطة الجمركية في فلسطين و من اجل تحقيق ذلك استخدمت الباحثة استبانة مؤلفة من(5) فقرة تم توزيعها على عينة مؤلفة من (120) من موظفي الجمارك ، ولتفسير نتائج الدراسة استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية التالية:

- اقل من 2.5 درجة تطبيق قليلة
- 2.5-3.5 درجة تطبيق متوسطة
- اكبر من 3.5 درجة تطبيق كبيرة

أولا: النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الرئيسي

ما العوامل المؤثرة بالتهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الضابطة الجمركية في فلسطين؟

ومن اجل الإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لكل فقرة من فقرات الأداة، والجداول التالية تبين ذلك:

جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية الخاصة العوامل المؤثرة بالتهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين بالضابطة الجمركية في فلسطين؟

رقم الفقرات	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة تأثير العامل
.1	هل انتشار المستوطنات الإسرائيلية بالقرب من المناطق الفلسطينية يشجع على التهريب الجمركي	4.53	0.503	كبيرة
.2	هل ضعف الإمكانات المادية والبشرية سبب التهرب الجمركي	4.42	0.597	كبيرة
.3	هل سبب التهريب سيطرة وتحكم إسرائيلي بالمعابر(اتفاقية باريس)	4.36	0.587	كبيرة
.4	هل سبب التهريب محاولة المواطنين تحقيق ربح مادي غير مشروع بطريقة غير قانونية	4.04	0.386	كبيرة
.5	هل عدم وجود عقوبات رادعه للمهرب سببا بالتهرب	4.04	0.851	كبيرة
	الدرجة الكلية	4.1571	0.32190	كبيرة

يتضح من خلال البيانات في الجدول السابق أن درجة العوامل المؤثرة بالتهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين بالضابطة الجمركية في فلسطين كانت كبيرة ، فتراوحت المتوسطات الحسابية عليها ما بين (4.53) إلى (3.82)، وفيما يتعلق بالدرجة الكلية العوامل المؤثرة بالتهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين بالضابطة الجمركية في فلسطين فقد كانت كبيرة وذلك بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (4.15)، وتشير هذه النتيجة إلى أن اكثر العوامل المؤثرة بالتهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين بالضابطة الجمركية في فلسطين هي مرتبه حسب قوة تأثيرها وهي:

1) انتشار المستوطنات الإسرائيلية بالقرب من المناطق الفلسطينية.
2) ضعف الإمكانات المادية والبشرية.

3) سيطرة وتحكم إسرائيلي بالمعابر (اتفاقية باريس).
4) محاولة المواطنين تحقيق ربح مادي غير مشروع بطريقة غير قانونية
5) عدم وجود عقوبات رادعه للمهرب

اختبار فرضيات الدراسة

ومن اجل فحص صحة الفرضية تم استخدم اختبار (ت) للعينات المستقلة ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول التالي يبين نتائج اختبار(ت) للعينات المستقلة للتعرف على العلاقة بين متغيرات الدراسة والتهرب الجمركي في فلسطين؟

الرقم	المتغير	العدد	درجات الحرية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(ت)	مستوى الدلالة
.1	انتشار المستوطنات بكثرة	120	119	4.53	0.503	26.132	0.00
.2	وجود الربح المادي الغير مشروع	120	119	4.04	0.386	23.188	0.00
.3	سيطرة وتحكم إسرائيل بالمعابر	120	119	4.36	0.587	20.004	0.00
.4	ضعف الإمكانات المادية والبشرية	120	119	4.42	0.597	20.447	0.00
.5	عدم وجود عقوبات رادعة للمهرب	120	119	3.85	0.871	8.409	0.00

* (دال إحصائيا عند مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$)

نلاحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق انه جميع قيم مستوى الدالة اقل من المستوى المحدد في الفرضية وهو (0.05) وهذا ما يؤكد على عدم قبول الفرضيات الصفرية وهذا يشير الى:

1) عند اختبار الفرضية الاولى التي تنص على انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انتشار المستوطنات بكثرة و التهريب الجمركي في فلسطين حيث تبين ان p أقل من 5%وهذا يعني ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) بين انتشار المستوطنات بكثرة التهرب الجمركي في فلسطين .
2) عند اختبار الفرضية الثانية التي تنص على انه لا يوجد علاقة بين الربح المادي الغير مشروع و التهرب الجمركي في فلسطين تبين أن p اقل من 5% وهذا يعني ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(α-0.05) بين وجود الربح المادي الغير مشروع والتهرب الجمركي في فلسطين.
3) عند اختبار الفرضية الثالثه التي تنص على انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين سيطرة وتحكم اسرائيل بالمعابر و التهريب الجمركي حيث تبين ان p اقل من 5% وهذا يعني ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين سيطرة وتحكم إسرائيل بالمعابر والتهرب الجمركي في فلسطين .
4) عند اختبار الفرضية الرابعة التي تنص على انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين ضعف الامكانيات المادية والبشرية حيث تبين أن p اقل من 5% وهذا يعني ان هناك يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) بين ضعف الإمكانات المادية والبشرية والتهرب الجمركي في فلسطين
5) عند اختبار الفرضية الخامسة التي تنص على عدم وجود عقوبات رادعة للمهرب و التهريب الجمركي حيث تبين ان p اقل من 5% وهذا يعني ان هناك يوجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين عدم وجود عقوبات رادعة للمهرب والتهريب الجمركي .

ملخص النتائج والتوصيات

النتائج

بعد عرض نتائج التحليل ، فقد توصلت الدراسة لعدة نتائج، وهي كما يلي:

1) يوجد علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين بعد(التهرب الجمركي) و بعد (انتشار المستوطنات) من وجهة نظر العاملين في جهاز الضابطة الجمركية، ويعود ذلك الى الحدود المفتوحة بين اسرائيل و المستوطنات وتوفر الطرق التي تمر منها البضاعة , ويفسر ذلك بأن السيطرة الفلسطينية على حدود عام 1967 ستكون حلا يواجه هذا السبب.

2) يوجد علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين بعد(التهرب الجمركي) و بعد (الربح المادي الغير مشروع) من وجهة نظر العاملين في جهاز الضابطة الجمركية، ويفسر ذلك بأن نص تشريع فلسطيني يغرم ويعاقب كل من يلجأ لمثل هذه الأساليب..
3) يوجد علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين بعد(التهرب الجمركي) و بعد (السيطرة الاسرائيلية على المعابر) من وجهة نظر العاملين في جهاز الضابطة الجمركية، ويفسر ذلك بغياب الدور الفلسطيني الاقتصادي وتحكم الاحتلال بناء على اتفاقية باريس الاقتصادية.
4) يوجد علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين بعد(التهرب الجمركي) و بعد (ضعف الإمكانات المادية والبشرية) من وجهة نظر العاملين في جهاز الضابطة الجمركية، ويفسر ذلك بان هناك حاجة ملحة لتطوير الإمكانات البشرية عبر الدورات والورشات المتخصصة, والامكانات المادية عبر توزيع عادل للموازنة الفلسطينية على قطاعاتها.

التوصيات

وبناء على نتائج الدراسة خرج الباحث بجملة من التوصيات كانت على النحو الاتي:

1) توصي الباحثة بزيادة الية الكشف الميداني من قبل افراد الضابطة الجمركية بالقرب من اماكن المستوطنات و ذلك لتسهيل عمليات مكافحتها .
2) توصي الباحثة بأهمية فرض عقوبات مشددة و غرامات للأفراد الذين يتم ضبطهم بعمليات التهريب و ذلك بهدف ردعهم عن تهريب .
3) توصي الباحثة بأهمية سن قانون جمارك خاص جديد يسمح بتواجد افراد الضابطة الجمركية على المعابر.
4) توصي الباحثة بضرورة وجود اجهزة رقابية كفؤه تستطيع التعامل مع ظاهرة التهريب الجمركي .
5) توصي الباحثة بضرورة ايجاد او وضع سياسة تسعير واضحة تطبق على كافة التجار حتى لا يكون هناك فروق بين اسعار السلع المهربة و السلع بالأسواق .
6) توصي الباحثة بمنح جهاز الضابطة الجمركية صلاحيات أكثر في عملية ضبط البضائع المهربة وخاصه التي تأتي عن طريق المستوطنات .
7) توصي الباحثة بالعمل على تنظيم ندوات وتنظيم الورش من اجل تعريف المواطنين بخطورة التهريب الجمركي من الناحية الاقتصادية.
8) توصي الباحثة بضورة توفير فرص عمل للعاطلين عن العمل تفاديا للجوء الى عمليات التهريب .

المراجع والتوثيقات

الكتب العلمية :

1) أبو جريد ، سعيد ، مشكلة التهريب الجمركي و أثارها ، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ، 2014.
2) حمدي، كمال ،جريمة التهريب الجمركي وقرينة التهريب ، دار نشر المعارف بالإسكندرية ،الاسكندرية ، مصر .

الرسائل الجامعية :

1) أبو عودة ،محمد ، (دور جهاز الضابطة الجمركية في مكافحة التسريب المالي ، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة النجاح الوطنية، نابلس،فلسطين،2020
2) الغنيمات ، اسحق ،النطاق القانوني للتفتيش في جريمة التهريب الجمركي دراسة مقارنة ،مجلة الجامعة الاسلامية بغزة ، فلسطين ،2019.
3) دحروج، معين ،العوامل المؤثرة على ظاهرة التهريب الجمركي من وجهة نظر العاملين في الإدارة العامة للجمارك والمكوس الفلسطينية – قطاع غزة. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الازهر، غزة، فلسطين، (2014).

4) عازم، ولاء عرفات محمد. مدى فاعلية جهاز الضابطة الجمركية في الحد من التهرب الضريبي في الضفة الغربية، فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،(2018)،
5) عبد اللطيف ،رعد محمد: جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة أحكام المنع والتقييد دراسة مقارنة بين التشريعين الأردني والعراقي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،2015،ص8
6) مختار، تريش، دور مفتش الضرائب في قمع ظاهرة التهرب الضريبي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقله، الجزائر،(2014).
7) موسى، أسد ، التهرب الجمركي وأثره في الإيرادات الجمركية الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،(2005).
8) يمينية ،علي ، فتيحه ،نعار، الجريمة الجمركية ، جامعة مولود معمري- تيزي وزو ،2013

المجلات العلمية

1) ابو دقة، عوض، تقرير الضابطة الجمركية ،مجلة دنيا الوطن .
2) العيد ،مفتاح ، اثار جرائم التهريب الجمركي على الجانب الاجتماعي و السبل المستحدثة لمكافحتها في القانون الجزائري ، مجلة البحوث القانونية السياسية ،العدد 1، الرقم 2،صفحة 356-371
3) بيانات الضابطة الجمركية لعام 2017 ،التقرير السنوي
4) تقرير السنوي لجهاز الضابطة الجمركية 2020
5) تقرير تحليل الموازنة العامة ،2021
6) تقرير تحليل الموازنة العامة 2020
7) تقرير المقدم ابراهيم عياش مدير العلاقات العامة بالضابطة الجمركية (مقابلة تلفزيونية)
8) جميل، مسيف ، مخاطر التهريب الجمركي والتهرب الضريبي وأثرهما على الخزينة والسوق الفلسطينية، وسبل الحد منهما، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين(2018)
9) جميل ، مسيف ، نحو سياسة تجارية وطنية لفلسطين ،معهد ابحاث ماس ،رام الله ، فلسطين ،2017.
10) مواقع من الانترنت : * الموقع الرسمي لجهاز الضابطة الجمركية

International Academic Journal for Economics and Administrative Sciences

المجلة الأكاديمية العالمية للاقتصاد والعلوم الإدارية

Website: http://iajour.com/index.php/eas

ISSN: 2708-7271

Factors affecting customs smuggling from the point of view of workers in the customs police in Palestine

Dr- mofeed thaher [1]*, rahma odeh[2]

[1] *intrustor in the master's program in tax disputes*
[2] *students in the master's program in tax disputes*

rahma93odeh@gmail.com

Submission date:13/2/2022 **Accepted date: 15/3/2022**

Abstract:

The phenomenon of customs smuggling is one of the obstacles and problems that can hinder the state from carrying out its duties, as it affects the public treasury and its inability to cover its needs. The study aimed to identify the factors affecting customs smuggling from the point of view of workers in the customs police in Palestine. Objective: The factors that could affect customs smuggling were reviewed based on the use of the descriptive analytical approach, where a questionnaire was prepared and distributed to (120) employees in the Palestinian customs police, and the study reached several results, including - the absence of the economic role of the Palestinian Authority was a reason for poor application Tax policies due to the policy that governs the Israeli occupation in accordance with the Paris Economic Agreement, and the presence of monitoring bodies working to combat customs smuggling, in addition to Israel's control of the crossings, weakens the implementation of the powers entrusted to the customs control body

The open border between Israel and the West Bank has created a fertile environment to facilitate customs smuggling operations, and the presence of many settlements has contributed to encouraging smuggling, such as smuggling fuel, poultry, spoiled medicines and expired foodstuffs, and the weakness of the applicable laws that impose deterrent penalties for smugglers. Easy smuggling.

The study recommended the necessity of increasing the field detection mechanism by customs police personnel near settlements in order to facilitate the operations of combating them. It also recommended the importance of imposing severe penalties and fines for individuals caught smuggling in order to deter them from smuggling. It also recommended the importance of enacting a customs law A new special permit allows the presence of customs police personnel at the crossings, and recommended the need for efficient control bodies that can deal with the

phenomenon of customs smuggling. It also recommended the possibility of granting the customs police more powers in the process of controlling smuggled goods, especially those coming through settlements. In order to familiarize citizens with the economic danger of customs smuggling

Keywords: smuggling. customs smuggling. customs control